

هو الاول والاخر والظاهر والباطن

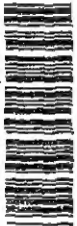
هذه الرسالة الانبيائية الوحيية في تحمين وحدة الوجود دسني

بالروض المحمود

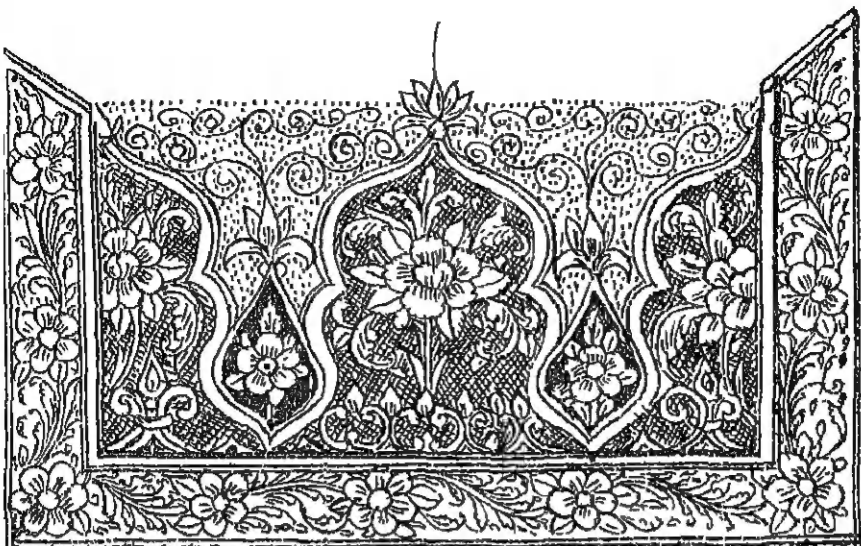
من تصنيف افضل العلماء اتم الحكماء عالم علوم الدين والوحي محمد فضل حق عمري آياكي

طبع في مطبع منفيد الاسلام حيدرآباد سنه ١٣١٣

MA LIBRARY, ANLU.



AR659



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الجود مفيض الجود والصلوة على محمد صاحب المقام المحمود والآل الشرف والسيادة
وصاحب نجوم الأسماء في الغياهمب الشؤد على مر الأعصار والأبؤد ويعمل فيه جملة جسيماته
في حقيقة الوجود سميتها بالروض المجود والميتة مرشحلا من دون بدل المجود في تحقيق ما عليه
أتمه الكشنة والشهو واستعافا لمن لا يعني إلا إشعافه وفرض على ملاعته رطافة هو الذي
رداه رحين اليقين وسلافة وورثة المعارف جدوده واسلافة وإعبي المطري أوصاف
اعني به الفاضل المفضل اخي ومولائي المولوي محمد الفضل البقاء الله سبحانه كرامة
لآبائه متعززا في مجده وآبائه وارحمن الله ان يحبني في صالح عبادته ممن تنزه في
يومه لغده ومعاده وان السقي كاسا دما قاس حين وداده وان يحشني عند أخيره
واولاده الله على كل شيء قدير وباجابة الدعاء جبر وذه الرسالة مرتبة على تقدي
كانها توطئة وقصيلين في اولها ثورا والردا وتروية وفي آخرها تعديل والآواد
وتسوية وخاتمة في شهاد النقل بعد ما توصيته والله الموفق تقدي من خلق الانسا
دلائل نقل

لعبادة خلقة والتخلق باخلاقة رزق العقل لمعرفة معبوده والايمان بوجوده بالنظر في
منظاه وجوده ولم يعذر في معرفته من لم يبلغه دعوة الانبياء عليهم السلام على ما اعتقده
مشائنا الماتريديين الذين هم اعلام اهل الاسلام اذ العقل الصريح دليل كافي
على انه موجود بلا محسوس ولولا ان العقل اسوة في هذا المرام لزم انحاء الانبياء عليهم السلام
كما هو مشروح في كتب الكلام فلكون العقل في هذا الباب قدوة وجيب الايمان
بالمعبود وصفاته على من لم يسمع دعوة ولذا لم يختار الايمان بالتقليد في علم الذات و
الصفات والتوحيد ولذا دلت بالدلائل العقلية على ذلك في الفرقان الحميد والقوان
الحميد فقال عز من قائل سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى ينبتين لهم انه الحق اذ
لم يبلغ برهان على كل شيء شهيد والاكتفى في ذلك الاستناد الى قول الرسول ^{صلى الله عليه وسلم}
قوله بالقبول ولم يتج الى التنبه على براهن عقلية انية ودلائل برهانية يقينية وايضا فالحكمة
اشرف الكمالات الانسانية واهل الملكات والصفات النفسانية لبشهادة العقل
ودلالة العقل واشرفها النظرية واشرف النظرية الفلسفة الباشئة عن الوجود وتقاسيمه
واشرف الفلسفة علم التوحيد والصفات فاستبان بدلالة العقل ونقل من الادلة
وشهادة الفلسفة والوحى والملة انه يجب على كل عاقل ان يبذل في العلم بوجوبه وجهده
وان يراعى مع خالفه جاشانه عبده وان يصرف في ذلك على قدر وسعه بجهده بشرط ان لا
يتجاوز حده فيكون من الاخرين اعمالا للذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم
يسمعون حسنا ولما كان السبيل الى معرفته عز مجده هو النظر في العالم فانما نرى الاشياء
موجودة مترتبة اثارها عليها مستندة احكامها اليها وراينا ما تقدم وتوجد وتكون نفسه
وتحقق وتنفذ واليقنا بمكانها وجزمتا بهلاكها وبطلانها فعلنا ان لها صانعا حكيم صنعها

واجاد وخالقها كما ^{او فخرنا} من البداية ان لها مبدءا ومن الحكم المودعة
 في العالم ان لها مودعا ولكن هذا ^{بدرهم} نظر عامي يستقل به جميع العقول ولا يعذر من لم ^{بدرهم}
 وان لم يبلغ دعوة الرسول فلما كانت مراتب العقل متفاوتة متباينة ومنازل الخلق متباينة
 متصاعدة والآراء متخالفة ومتباينة والهمم متفرقة ومتفاوتة تفاوت مراتب المعرفة
 بحسب تفاوتها وتباينها فثبت عقائد الاعم بخالف الانظار وتباينها حتى ان من
 الموصليين من ترقى الى ان كوشف الغطار لما ازدوا ^{بدرهم} يقيناً ومن السافلين من
 نحت الاجار بيده واتخذ عبا وتها دينا ^{بدرهم} وان لها حكما وسع الحق فنكتف ونشل
 ضلالا مبيها كذا كمن نظر الى اثار متخالفة متغايرة واحال اسنادها الى حقيقة واحدة
 لمن ان الموجودات ذوات متعددة وكثيرة ^{بدرهم} كثيرة لا اختلاف حقايقها وتخالفت
 آثارها واحكامها وان كانت كلها فالفئة من حقيقة احديتها وجودها وقوامها ومن
 امعن في جهة الوجود واشترأها واليقن بطلان الممكنات وبها كلها واوعن بان
 تتحقق الموجودية انما هو يتحقق مصداقها آمن بان مصداقها حقيقة واحدة على اطلاقها
 وهي مع وحدة ذاتها مطلوبة في تعيينها باعثة لتباين الآثار في تطوراتها ومن ليسين
 الواضح الذي لا ينكر ولا يخفى ان النظر كلما كان ادق وصفي كان العلم المحاصل به
 احق واوفى وان الصوفية الصافية آوون انظارا واقدس اسراراً واصوب
 افكاراً واشغل مبرهم ستر اوجهاراً واوكر اياه ليلها ونهاراً واطوع له انقياداً و
 اصدق : اعتقاداً واخلص في طاعته نية واعمل في شانه روية واسد به امسانا
 واشد به همانا واسى اليه طلباً وادعى له ربهياً ورغباً فلا محالة يكون ما اعتقدوا به
 عن الشظط آمن وبالقول والايان آمن ولا يلظن بهول لا الكرام الاجلّة ^{بدرهم} التي اعتقدوا به

مضاد للاسلام والملة ولانته مخالف لما يقتضيه صريح العقل بقواطع الادلة كلاكيف
يترن صدق بانيظن زدين وجميتهم ^{موجود بما يقدر به الخ} وعلمهم يغري الي هولاء
الاعلام حقة العقول وضعت الاحلام ^{موجود بما يقدر به الخ} ومهم يقاس على سفيه عاقل وكيف يعادل ^{موجود بما يقدر به الخ}
عادل وجم يوازن راى وزين من جصيف ^{موجود بما يقدر به الخ} بعقل خفيف بل وهم خفيف من خفيف
ولكن لا يضرب الشمس ان يستكرها عين ^{موجود بما يقدر به الخ} ريدار ولا يعيب فصل الريح ان ينج فيه
السوداء ولا ينبغي ان يظن ان هولاء الكرام لا تبلاهم بالعش والفرام ^{موجود بما يقدر به الخ} وتلفا لهم في جهنم
وذبولهم عن ^{موجود بما يقدر به الخ} اشتغالهم عما سوى ربهم قد اشربوا عسقة في قلوبهم فاعرضوا فما عدا
مطلبهم تلقوا كلها رادة ^{موجود بما يقدر به الخ} ربما قد شققوا اجبا فقال بعضهم انما الحق ^{موجود بما يقدر به الخ} وبعضهم انى بيتى الا الله
سبحانى ما اعظم شانى كما قال من لم يعرف فى العش ^{موجود بما يقدر به الخ} وبيرا وقبيل انما ليلى انما ليلى دان
ذلك كمال لدالته على ان الساك قد بلغ من غايات المجته اقصا وان النجيب
لم ينفذ ^{موجود بما يقدر به الخ} مراتب العش صغيرة ولا كبيرة الا احصها كمن تحدق في جرم الشمس وانطبعت
صورته في المحس قلن كلما يراه مما عدا ما اندهى الشمس وانه قد راها وذاك لانه على
تقدير تعدد الوجود كما يراه القائلون بوحدة الشهود يكون الحكم بالاستحاضة ضربا من الجهل
والاحاد فيكون غبيا وضلالا لا فوزا وكما لا فيكون غاية رياضاتهم ومجاهداتهم وقصوى
مكاشفاتهم ومشاهداتهم امرا جزافيا ونيل لا باطلا يتعمله الوهم غبيا وعمارا كسر ^{موجود بما يقدر به الخ} يقصده
يحسبه الظمان مارا وحاشا لهم ان يكونوا مبشرين في تهاولش الخفيل ^{موجود بما يقدر به الخ} وموسمين
في مجازفة الابطال على ان منهم من لم يذهب بلبه لشوة حبه بل هو صابح في سكره
شاك مع شكره صامت مع ذكره فارغ مع فكره بل زاده لشوات حبه فاقتد
صغوا فهو لا يبرح بما يقتضيه غلبته شوقه وان محته محوا فهو يراعى مع غلبته الحقيقة عليه

فلو اهر الشرع ويحافظ على مناسك الدين الاصل منها والفرع ثم انه يترجم بذلك التشديد
 وتلك النعمة ويحدث بها افاض عليه ربه الكريم من النعمة بل منهم من اكرم واعلم ومنهم من
 نظر فبرئ فكيف يظن انهم سكر واقد هيب نشوة بهم بل بهم فهدوا واخذوا يفترون على جهنم وديارهم
 ولا يفتنح الى من يتوهم ان مناهم خارج عن طور العقل واحكامه فلا ينبغي ان يستغل بنقضه واحكامه
 فقد قال الامام حجة الاسلام في الاحياء اعلم انه لا يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقتضي العقل
 باستحالة نعم يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقتصر العقل عنه بمعنى انه لا يدرك بحج العقل ومن
 لا يفرق بين ما يحيله العقل وبين ما لا يناله فهو احمق من ان يخاطب انتهى وقال عيسى القضاة
 في الزبدة اعلم ان العقل ميزان صحيح واحكامه صادقة يقينية لا كذب فيها وهو عاقل لا يتصور
 منه الجور فبان ان مناهم لا يخالف طور العقل الصحيح بل هو متين بذلك الميزان الصحيح
 فحسن محاذل ان ندل على ذلك او لا بالحجة القليلة كيلا يرتاب في شتى متعسف ثم نشيد
 بالادلة التقليدية لتلايشع منكم بتكلف ولذا لم نتعرض لاصطلاح الصوفية واصولهم في هذا الكتاب
 بل اقتصرنا فيه على ما اقتضاه النظر في هذا الباب والله الموفق بالصواب **الفصل الاول**
 اعلم ان الوجود الحقيقي حقيقة واحدة لا يختلف بالفصول المحصلة ولا بالعوارض المستحصنة بل
 تتعين بنفسها مع اطلاقها بذاتها لا يزيد تعيينها على حقيقتها الا بالاعتبار مع انها تتعين بنفسها
 وهي واجبة لذاتها غير معلولة لغيرها اذ لا موجود سواها واذا هي تتعين بنفسها مع اطلاقها
 بنفسها فهي لنفسها ما به الاشتراك بين الاشياء التي هي متفارقة مخاز بعضها عن بعض كما
 انها بذاتها لا انضيمات امرالها وزيادة معنى عليها ما به الامتياز بين تلك الاشياء و
 مع ذلك فتعينها تامة كاملة وهي واجبة كما ان التعينات متفارقة وهي واحدة وتلك
 الحقيقة المحقة غير مقصورة على تعين ولا محصورة في شخص فهي متطورة في تعيناتها ظاهرة مع

وحدتها في الكثرة وسدور من قال ^{هـ} اي كذا ذات خویش را مطلق مقيد ساختی و تركها
 مختلف را صورت خود ساختی و دانی بفضل ربی فی ایمانی بهذه الحقيقة و ادعانی بسا
 استاثره شیوخ الطريقة متمسک فی ذلک بحجة قوية و مسترسدا فی محجة سوية و لنهمهد
 اولاً مقدمات شيدة الارکان ثم لنجرد الی تلخیص البرهان - المتقدمة الاولى ان الوجود
 بالمعنی المصدري الذي يعبر عنه بهی الامر ^{بشيء} بهی فطری مشترک بین الاشياء متترع عنها
 فی الازمان ليس موجوداً بنفسه فی الاعیان و هذا ضروري ظاهر لا يباين عن فیه مکارم و کثر
 المتقدمة الثانية - ان الوجود المصدري الذي يتترع عن الاشياء لا ريب فی
 ان له منشاء انتزاع فی الواقع بلا اعتبار معتبر ولا فرض فافرض لا يكون انتزاع الوجود
 عنه من الاختراعات الصرفة و التعللات الوهيمية بل لابد وان يكون ذلک الامر
 موجوداً فی الواقع متحققاً فی نفس الامر و الا لکان الوجود اختراعياً محضاً و اذا فقيت الانتزاع
 ہی واقعية مناسبتها للمتقدمة الثالثة - ان منشاء انتزاع الوجود المصدري نفس
 الحقيقة الموجودة بلا زيادة امر عليها و انضمام معنى اليها و ذلک لان منشاء انتزاع الوجود
 لو لم يكن نفس الحقيقة بل هی مع امر زائد عليها فذلک الامر اما ان يكون امر انضمام اليها
 او امر انتزاعياً عنها و كلاهما باطل اما الثاني فلان الوجود المصدري اول الانتزاعيات
 عن الحقيقة لا يبعده انتزاعي آخر و كونه اول الانتزاعيات اولی و لانه لو سبقه انتزاعي
 آخر فلا ريب فی انه لا يتحقق لذک الامر الانتزاعي فی الواقع الا المنشاء انتزاعاً فممكن
 ذلک المنشاء منشاء الانتزاع الوجود فی الواقع فهو حق بان يعد منشاء انتزاعاً فممكن
 وساطة ذلک الامر الانتزاعي لغة فی البين و اما الاول فلو جهين الاول ان الضرورة
 شاهدة بان انضمام شيء الى شيء فرع وجود المنضم اليه فلو كان مصداق الوجود امراً

منضما الى الحقيقة كان ذلك الامر المنضم سابقا على وجود الحقيقة ضرورة تقدم المصداق
على الصداق ووجود الحقيقة مقدا على ذلك الامر المنضم ضرورة سبق المنضم اليه على
المنضم وانه دور الثاني ان انضمام شئ الى شئ يستدعي وجود المنضم اذ لا معنى للانضمام
المع عدم البحث الى شئ فلو كان مصداق الوجود امرا منضما الى الهية كان لذلك الامر
وجودا ككلام في وجوده كالكلام في نفس وجود الهية فان كان مصداق وجود ذاك الامر نفس
ذاته فيمكن مصداق وجود الهية نفس ذاتها اذ العقل الصريح والوجدان الصحيح غير فارق
بين موجود وموجود ان كان المصداق امرا منضما الى ذلك الامر تسلسل على ان الفطرة
الغير المشوبة والبدئية الغير المكذوبة قاضية بطلان هذا احتمال من دون تحشم
الاستدلال فان مصداق الوجود في الواقع بلا فرض فافرض نفس جوهر الحقيقة بلا زيادة عارض
فاستبان ان الوجود بمعنى مصداق الوجود المصدري ليس امرا اشتراعي كما يتوهم من
كلام الشيخ المتقول ولا وصفا انضماميا كما يهذى به جماعة من ضغفار العقول المقدثة المرابطة
الانسانية الى جوهر الحقيقة التي هي مصداقها نسبة الانسانية الى الهية الانسان والحيوانية
الى الهية الحيوان اذ الوجود ليس معنى زائدا على نفس الحقيقة كما ان مفهوم الانسانية ليس معنى
زائدا على نفس الحقيقة الانسانية بلا فرق وقد تكفلت المقدمة الثالثة ببيان هذه المقدسة
فان رابك الوهم بان الوجود انما يتنزع عن الحقيقة الانسانية من حيث استنادها الى
الجال والانسانية يتنزع عنها لاسيما تلك الحقيقة فمصداق الوجود ليس هي جوهر الحقيقة
الانسانية بذاتها بل باعتبار حيثية بل هي من حيث استنادها الى الجاعل ومصداق الانسانية
هي نفسها بلا زيادة حيثية اصلا فدر عنك ارتياح وانقض عنك جلباب واعلم ان
مصداق الوجود بمعنى مشارا متزاعدا لا يمكن ان يكون هي الحقيقة مع زيادة حيثية ما بان

يكون الحثيية قيدا في المصدق جزراً منه واختلافه والاستبقت تلك الحثيية على الوجود وقد بان
 بطلان ذلك بل يكون تلك الحثيية تعليلية مستترقة عن الحقيقة بعد انتزاع الوجود فلا يكون
 مصداقاً للوجود بمعنى منشار انتزاع بل إنما يكون مصداقاً له بمعنى أنها على تحمل الوجود عليها في
 لحاظ الذين لا في الواقع إذ لو كانت على المصدق عليها في الواقع كانت سابقة على وجود تلك الحقيقة
 مع أنها عبارة عن إضافة بينها وبين جاعلها والإضافة إنما تحقق بعد المضامين وكما أن
 تلك الحثيية تعليلية في صدق الوجود على الحقيقة كذلك هي تعليلية في صدق الانسانية عليها
 ضرورة أن الحقيقة لم يجعل والممكن لها فعلية ليست حقيقة الانسان ولا غيره كما أنها لم
 تجعل ليست موجودة فهي كما أنها يصدق عليها الوجود من حيث استنادها إلى الجاعل كذلك
 يصدق عليها الانسانية من تلك الحثيية وكما أن الحقيقة المتقررة لا تنتظر في صدق ذاتها
 عليها أمراً زائداً كذلك لا تنتظر أي الحقيقة المتقررة في انتزاع الوجود عنها وصدر
 عليها أمراً زائداً وكما أنها لا تنتظر في انتزاع الانسانية عنها بعد تقريرها إلى شيء إنما تقتصر عليه
 في أصل تقريرها كذلك لا تقتصر في انتزاع الوجود عنها بعد تقريرها إلى شيء إنما تقتصر عليه
 شيخ التقرير حتى لو أمكن تقريرها بنفسها كفي في انتزاع الامرين عنها بلا فرق ومن فرق بينهما في
 هذا الباب لم يزد على طنين الذباب وقد بسطنا ذلك في غير هذا الكتاب فهذه اربع مقدمات
 مؤسستة على قواعد اليقين غير مشتبهة بالظن والتخمين ولبعد تهديدنا بقول لا يثبت في الوجود
 المصدرى منتزاع عن الاشياء صغيراً وكبيراً وفقيراً وقطيراً وسافهاً وعاليهاً وادنياها
 وقافيتها وجواهرها واعراضها ومعقولاتها واعيانها فلا منشار انتزاع فيها بل فرض فارض
 واعتبار معتبر وذلك المنشأ لا بد وان يكون نفسها وسنسخ جوهرها وان يكون نسبتها للوجود
 نسبة الانسانية إلى الانسان ونسبة الحيوانية إلى الحيوان وان يكون مصداقاً للمعنى الوجود بنفسه

في كتاب
 مقدمة الأولى
 على حثيية
 على حثيية
 على حثيية

بل زيادة امر عليه وانضيات معنى اليه ويستحيل ان يكون ذلك المنشأ امرامبائنا للاشياء
 مفارقاتها اذ الوجود يتفرع عن نفس عقايقها وذلك المنشأ يجب ان يكون حقيقة واحدة
 اذ لو كانت حقايق لم يكن نسبة الوجود الى منشاءه نسبة الانسانية الى الانسان كما قد ثبتت
 في المقدمة الرابعة ويستحيل ان يكون تلك الحقيقة الواحدة امرامنفصا الى الاشياء او متفرعا عنها
 كما دل في المقدمة الثالثة كما يستحيل ان يكون مبانيه عنها والام يتفرع عنها الوجود بل هي
 السارية في الكل بل اكل هي تلك الحقيقة المنبسطة المتطورة كما يتضح انشاء الله بالبرهان و
 يستحيل ان يكون تلك الحقيقة متعينة بتعين خاص والاما كانت مبسطة في الكل كما يستحيل ان
 يكون تلك الحقيقة الكلية مبهمه والاما كانت مصداقا للوجود بنفسها بل احتاجت في تحصيلها
 الى محصلات خارجية فهي مطلقة اى معرفة عن كل قيد صالحة لكل تعيين يستحيل ايضا ان يكون
 معلولة لغيرها اذ لا ياصل لها عداها ولا موجود سواها والاشياء التي تتراعى مغايرة مبانيه
 اياها انما هي شيوها وتعيناتها الانشائية عن نفسها النابعة عن ذاتها ولما استبان ان
 مصداق الوجود الذي يعبر عنه بالوجود الحقيقي حقيقة واحدة واجبة مبسطة في الكل مطلقة عن كل
 تعيين وقيد فاعلم ان تلك الحقيقة لما لم يكن صفة منصفة الى الاشياء ولانعتا متفرعا عنها
 ولا امرامبائنا لها هي عين كل شئ لا بمعنى ان كل شئ هي تلك الحقيقة المطلقة بما هي مطلقة
 بل تلك الحقيقة تتعين بنفسها بلان زيادة امر عليها وانضمام معنى اليها تعينات متكونة و
 تطور تطورات تتفقه في باعتبار تعيين شئ باعتبار تعيين آخر شئ آخر وذلك لانه
 لما استبان ان مصداق الوجود المصدري هي نفس تلك الحقيقة وان مصداق الوجود
 في الانسان مثلاً نفسه بان ان تلك الحقيقة نفس الانسان فاما ان يكون الانسان
 تلك الحقيقة بما هي مطلقة وهو صريح البطلان لانها مبسطة في الكل بخلاف الانسان غير مقصورة

على التعين الانسان بخلافه او يكون الانسان هي تلك الحقيقة بما انها تعينت فاما ان يكون تعيينها
امراً متضمناً اليها وهو مستحيل والا لكان موجوداً بوجود مناسرتلك الحقيقة وكان مصداقاً
للوجود فاما ان يكون ذلك الامر المنضم عين تلك الحقيقة فاما عين الحقيقة المطلقة وهو ظاهر
البطلان او عين تلك الحقيقة بما انها تعينت فيعود الكلام في تعيينها او لا يكون عينها فلا يكون
مصداق الوجود حقيقة واحدة وهو باطل بما مر آنفاً او يكون تعيينها امراً متزعاً عنها فيكون منشار
انتزاعه لنفس تلك الحقيقة فيكون تلك الحقيقة متعينة بنفسها مع اطلاقها بذاتها فيكون الانسان
تلك الحقيقة بما انها تعينت بنفسها بتعين والفرس تلك الحقيقة بما انها تعينت بنفسها بتعين
وقس على هذا فالوجود حقيقة واحدة حقة واجبة تعينت بنفس ذاتها ودرجها هي الثباتات شتى
وتلورات بلا زيادة امر عليها والضمم معنى اليها تلورات لا تتناهي في كما انها مابة الاشتراك
بين الاشياء كذلك هي مابة الاختيار بينها وهذا ما يحتاج في الاستيقان به الى تلطيف
القرينة وتجريد الذهن ونضو لغواشي الوهم وتصفية للفكر وتديق للنظر واعمال للروية وتجويد
للمفهم ولذا تستكشف عنه القران السقيمة تستنام اليه الافهام المستقيمة وذلك لان مصداق
التعين هي نفس الحقيقة من دون ان يضاف اليها معنى غريب نعم يحكم بزيادة التعين عليها
من حيث ان جوهرها غير مقصورة عليه ولا محصورة فيه بل هي في حد جوهرها مطلقة غير متعينة بتعيين
فان تعين الماهية لو كان زائداً عليها متضمناً اليها سبقه تعين المنضم اليه فيلزم تعين الماهية قبل تعيينها
وايه خلف وايضا فاما ان يكون ذلك الامر المنضم متعينة فيكون تعيينه فرع تعين المنضم اليه
فيه وادع غير متعين فلا يكون منشاراً لتعين الماهية اذ قد تقرر ان غير المتعينات ولو تضمنت
الافعال لتعين التعين وايضا فاما ان يكون ذلك الامر المنضم معه وما فلا معنى للضمم الى الماهية
او موجوداً فيكون متعينة فتعينه اذ زائد على ذاته وعلى الثاني يشاق الكلام في ذلك الامر

الزائد فانه يكون لاحالة موجودا متعينا فينساق الكلام في تعيينه ويخبر لا الى نهاية فيتسلسل الامور
 العينية اعني المتعينات المنظمة الموجودة في الخارج وانه باطل وعلى الاول يكون لما كالتعيين
 نفس ذاته تكون نفس ذاته مصداقا للوجود والمهية المنظم اليها ذلك المتعين اليه
 مصداق الوجود بنفسها كما اطلقت به المقدمة الثالثة فيكون تعيينها ايضا بنفس ذاتها كما لا يخفى
 وايضا لو كان المتعين امرا زائدا على جوهر المهية منضما اليها وكان المتعين الزيدى مثلاً عارضاً
 معيّناً لجوهر حقيقة الانسان كان هناك موجودان بوجوه دين احدهما المتعين والاخر معروضه
 اذ لو كان هناك وجود واحد كان المتعين منتزعا عن نفس جوهر الحقيقة فيكون الحقيقة متعينة
 بنفسها وفيه خرق الفرض واذا كان هناك موجودان بوجوه دين العارض والمعرض كان
 وجود ذات المعرض سابقا على وجود ذات العارض ضرورة افتقار وجود العارض الى
 وجود المعرض واحتياج وجود العرض الى وجود الموضوع فالان يكون المعرض في مرتبة
 وجوده متعينا فيكون متعينا بنفسه اذ ليس في تلك المرتبة تعين عارض وهو المطلوب اولا
 يكون متعينا فيلزم وجود المهية المجردة اذ ليس في تلك المرتبة تعين عارض تحققت السبب وجود المعرض
 على وجود العارض واللازم باطل اذ ذلك السبب واقعي ليس من الثقلات الاخر اعمته والمخاطب
 الذي بحسبه السبب من اتحاد نفس الامر وجود المهية المجردة في نفس الامر مستحيل وايضا فمعرض
 المتعين المنظم لاحد من الحقيقة المطلقة او نفس الحقيقة المطلقة بالمتعين حصي اصلا والثاني
 باطل اذ لا يعقل تعين العارض مع ايهام المعرض وعلى الاول يكون المتعين المحصى منتزعا
 عن شخ الحقيقة ويكون نفس جوهر الحقيقة مصححا لاستزاعه في مرتبة المعرض السابقة على مرتبة
 العارض والا فاما ان يكون ذلك المتعين المحصى امرا منضما فيكون هناك تعينان موجودان
 المتعين العارض المعرض اولا وهذا المتعين المحصى الماخوذ في جانب المعرض فيلغوا احدهما

وايضاً شائق الكلام في هذا التعين المحصى كما انشأ في التعيين العارض المفروض اولاً او
 يكون امراً متزناً ولكن لاسن نفس جوهر الحقيقة بل منها مع امر زائد فذلك الامر الزائد
 اما ذلك التعيين العارض وهو باطل اذا الكلام في مرتبة معروضه السابقة عليه او عارض
 آخر فهو مستأخر عن التعيين العارض ايضاً فكيف يكون في مرتبة معروضه
 فثبت على هذا التقدير ان يكون نفس جوهر الماهية مصححاً لانتزاع التعيين المحصى ليكون
 نفس الحقيقة متعينة بنفسها وهذا هو الذي نحن بصدده وما يقضي به لعجب ان الذين يتكلمون
 ان يكون التعيين تابعا عن الاطلاق والامتيار ناشيا عن الاشتراك ويظنون ان
 امراً منضماً الى الماهية يزعمون ان كل ممكن فان تعينه زائداً على ماهية بل ان ماهية كل ممكن متعينة
 تحت جنس اقصى ولا يعلمون ان الشخص اذا كان امراً منضماً الى الماهية كان متعينة في نفسه اما
 بنفسه فيلزم وجوبه وزائداً عليه فيتسلسل وانه اذا كان امراً واما الماهية كان مندرجاً تحت
 مقولة قاصية فله ماهية تعينها زائداً عليها والا كان التعيين ناشياً عن نفس ماهية المطلقة وهو
 خلاف ذنبهم ولما زائداً تعينها عليها جرى الكلام في تعين التعيين وتسلل فعبان بقاطع البرهان
 ان الماهية تتعين بنفسها مع اطلاقها بذاتها فهي نفسها متعينة كما انها نفسها مطلقة فهي
 تتعين بتعين بذاتها فهي مع اطلاقها بذاتها تتعين بنفسها بتعينات متغايرة وتخصص بمجربها
 بتخصصات متباينة بلا انضمام امراً اليها وكونها متعينة بنفسها بتعينات متباينة لا يسكن في
 اطلاقها بمجربها بذاتها بل ذلك عين اطلاقها اذا يكون متعينة لا يسكن ان تعين بتعينات
 بل هو متعينة بتعين واحد ولما كانت الماهية بمجربها منشأة بالتعينات المتغايرة و
 الشخصيات المتمايزة فهي اية الامتياز بين افرادها التي هي تعيناتها كما انها به الاشتراك
 بينها فهي مع وحدتها بنفسها قد تطورت متعددة بنفسها وذلك لانه لا ريب في ان الماهية

الانسانية مثلا سببه واحدة بنفسها وهي مع ذلك متعددة في افرادها فاما ان يكون تعدد ما بنفسها
 فهو المطلوب فتكون هي المشتركة المتنازعة المميزه او يكون تعدد ما بعوارض متغايرة عرضتها فاما ان يكون
 تلك العوارض قد عرضتها بعد تعدد ما فلا يكون تعدد ما لتلك العوارض وهذا حلف واما ان يكون قد
 عرضتها وهي لم تتعد بعد فيكون معرضها المهيبة المبهمة بما هي مبهمة وهذا ايضا باطل لان تلك العوارض
 لا بد وان يكون متعينة لكونها اسبابا للتعدد الذي هو عبارة عن التعينات ولا معنى لتعين العوارض
 مع عدم تعين المعارض على ان ذلك بعد استبان ان المهيبة تعين بنفسها لا يحتاج الى تكلف
 بيان فضلا عن تحشم برهاننا من المهيبة مع وحدتها الاطلاقية متعددة بنفسها في تعيناتها وتعدد ما
 بنفسها لا ياتي في وحدتها بل ذلك التعدد نفس تلك الوحدة فزيد مثلا ليس فيه امر زائدا على نفس الحقيقة
 الانسانية بل هي بنفسها تعينت فسميت زيدا كما انها بنفسها تعينت فسميت عمرا وتلك الحقيقة لما
 تعددت بذاتها وتعينت بتعين فسميت زيدا وتعين آخر فسميت عمرا وصح استثنائنا وتثنيون متغايرة
 اليها في تعيناتها بحسب تعدد ما بذاتها ولم يصح الحكم بعدم الفرق بين تلك التعينات مع كون مشارها
 باسرها نفس الحقيقة المطلقة ولا الحكم بعدم الفرق بين التعين بما هو تعين وبين الحقيقة المطلقة بما هي
 مطلقة مع كون المطلقة بنفسها مشارا للتعين ونحن لا نطعنك بعدا تلونا عليك من الحجج البرهانية
 والقينا اليك من البراهين الايقانية يريك في هذا الاصل وسواسا وذهنك فيه شبهة
 والتمس وان كنت في ريب مما نقضنا في ردك من الحق المبين لا تكسب بما غديت به
 من يوم ميلادك من اصولهم البنيية على التعين فقد علمنا ان القول بزيادة التعين لا يستقيم على
 اصولهم لاسيما وقد تقرر ان المهيبة مجعولة جعلها بسيطا في مدارك عقولهم ونحن قد افقنا عليه في بعض سقانا
 من البراهين اللبية لا مدخل فيه لسواس الوهمية ومع الايمان بالجعل البسيط لا يصح احدا ان يتكلم
 كون المطلق معينا والمشارك مميزا لان المجعول لما كان نفس المهيبة بالانفياف امر اليها والا لم

يكن المجهول هي نفس المهيبة كما هو مفهوم الجمل البسيط فاما ان يكون هي المهيبة المهيبة ما هي مبتهمة و هو
 صريح البطلان اذ المهيبة لا يصلح التقرر اذ هي المهيبة المتعينة فتحيل ان يكون تعينها بانضيات امر اليها و
 هو ظاهر ومن العجيب العجيب من هؤلاء انهم مع ايمانهم بالجمل البسيط و ما تفرع عليه لم يفتنوا
 بهذه الامور البين ولم يوقنوا باتحاد المشترك والمميز والطلق والمتعين ولم يتدبروا في تدبر بواعيهم
 غايات الادراك بان ما به التمايز بين الاشياء هو ما به الاشتراك فان دوسك الوهم بان كيف
 يكون الجامع قارفاً والمشارك مميزة والطلق متعينا فرع عنك تقليده و ازل عنك الاستبعاد
 بانه قد تقر في الكتب الحكمية بالبراهين القاطعة اللبته ان الجسم البسيط المفرد متصل واحد في نفس
 ليس فيه مفصل بالفعل فانه ليس بمتألف من اجزاء الفرد ولا يرتاب في ان الجسم المتصل
 يمكن انقسامه ولو فرضاً مطابقاً لواقع الى النصف والنصف والنصف ونصف ونصف النصف
 ولم جبالا الى نهايته وليس شئ من النصف والرابع وثمان وغيره من الاجزاء موجودا فيه بالفعل
 والازم بالزم على النظام من تنامي الاجسام في الاعظام لا تتلصق ان يكون بعضها موجودا بالفعل
 وبعضها بالقوة ضرورة ان الترتيب من دون مرجح مستحيل فالجسم اذا انقسم مثلا فليس كل قسمته
 فيه انصافاً فمن انما قسمته قسمته الى ثلث وثلثين مثلاً فلا ينحلوا اما ان يكون فرض النصف فيه
 باعتبار المعبر فقط من دون ان يكون له مشار واقعي وهو صريح البطلان اذ لو اعتبر المعبر في
 ثلث وثلثين لا يكون ذلك انصافاً للجسم او يكون فرض النصف فيه فرضاً واقعياً مطابقاً في
 نفس الامر فيكون له مشار في الواقع فاما ان يكون مشار الواقعي الذي لا يدخل فيه الاعتبار
 المتعبر وفرض الفارض نفس ذات المتصل او جزءاً من اجزائه اذ لا سبيل الى ان يكون مشار
 امر خارجاً عن الجسم وهو ظاهر جدا والثاني باطل اذ لا وجود لجزء من اجزاء الجسم المتصل في الواقع
 والالم يكن الجسم منه ملا ولا لا لو كان مشار استزاع النصف جزءاً من اجزائه موجودا فيه بالفعل

كان مناشي اشتراك كل من الكسور الغير المتناهية بالقوة وهي اجزائه الغير المتناهية بالقوة موجودة
 بالفعل فلمست المفاسد النظامية فتعين الاول وهو ان يكون ذات الجسم المتصل منشأ
 لاشتراك النصف والربع والثالث وغيرها والاربع في ان طبيعة الجسم المتصل مشتركة بين جميع
 اجزائه التحليلية الغير المتناهية بالقوة اولاً وذلك كانت طبائع الاجزاء متفارقة في نفسها و
 متفارقة لطبيعة الجسم فامتنع ان اتصال لما تقر في نظام من امتناع الاتصال بين الطبائع المتباينة
 واذا كانت طبيعة الجسم مع اشتراكها بين جميع الاجزاء الموجودة بالقوة منشأ لاشتراك خصوص
 النصفية وخصوص الربعية وغيرها من مراتب القسمة الغير المتناهية كانت بنفسها مابة بالاشتراك
 بين الاجزاء ومابة بالاتيان فيها فلا ينبغي ان يتوهم ان طبيعة الجسم لو كانت منشأ لاشتراك النصفية
 كانت منشأ لاشتراكها حيث كانت فيلزم ان يكون حيث هي منشأ لاشتراك اربعة منشأ لاشتراك النصفية
 كما لا ينبغي ان يتوهم ان الطبيعة الانسانية لو كانت منشأ للتعين الزيدى بنفسها كانت منشأ لحيث كانت فيلزم ان
 يكون حيث هي منشأ للتعين العزى منشأ للتعين الزيدى وذلك لان الطبيعة الانسانية مطلقة لها تحايلها
 ناشية من جوهر ذاتها نابتة عن عين جوهرها متفارقة في نفسها متمايزة بحسب ميزانها واحكامها كما ان طبيعة الجسم
 المتصل مطلقة بالقياس الى الاجزاء التحليلية اللامتناهية لها تحايلها بحسب تلك الاجزاء اذا فرضت توهمت تعيناً متفارقة متباينة
 وان كانت ناشية عن نسخ تلك الطبيعة وكذلك محيط الدائرة ليس فيه نقطة بالفعل والالزم
 الرجوع بلا مرجح ان وجد بالفعل بعض النقاط اللامتناهية بالقوة او لا تنافي النقاط وتسايلها بالفعل
 ان وجدت جميع النقاط الممكنة ومع ذلك فهو منشأ بنفسه لاشتراك النقطة المركزية مثلاً وهي
 متمايزة عن سائر النقاط الممكنة في الدائرة فهو اعنى محيط الدائرة مع تساوي نسبة الى جميع النقاط
 الممكنة فيه منشأ لاشتراك خصوص النقطة المركزية فيكون مع كونه مابة بالاشتراك بين النقاط مابة
 بالاتيان فيها لكونه منشأ لاشتراك كل منها بخصوصه من استبعد بان الجامع كيف يكون فارقاً لا ليعبأ
 به.

بعد وضوح الحق وقيام البرهان باستياده ولا يلتفت مع قضاة الحق الى المبتدئ وسور
 اعتقاده دلالا الى المبدأ ^{١١} الكاير ولدا ^{١٢} فان راكب الوهم بانه لا يمكن لقدرة الحقيقة بنفسها لما
 تقر عندهم من ان التعدد اولو بالذات من العوارض الخاصة بالكلم المنفصل وهو العدد
 وغيره انما يتعدد بعرضه اياه كما تقر في مدارك المشايخ فاعلم ان هذا القول بافواههم بلوا
 عليه شبهة فضلا عن بيان ^{١٣} وتنقطة من احوالهم انزل الله بها من سلطان ليس ان العدد
 امر اعتباري مولف من الاحاد التي هي اعتبارية وليس له تقرير نفسه في كبد الواقع انما تقره ^{١٤}
 استزاعه فان نشأ استزاعه هو نفس الحقيقة المتعددة بنفسها او مفهوم الواحد مفهوم واحد
 مصداق هو بنفسه نشأ لاستزاع الوحدة وذلك المفهوم الواحد ^{١٥} في تعدد ثلث منه العدد
 وهو انما يتعدد بتعدد مصداقه ونشأ استزاعه فنشأ استزاعه بتعدد بنفسه في تعدد مفهوم الواحد
 فينظم منه العدد ^{١٦} فنشأ مصداق الواحد الذي هو متعدد بنفسه وهذا هو الذي كنا نحن بصدد
 فقدي لاج بالبرهان ان الحقيقة المطلقة هي المتعقبة والمشتركة هي المميزة والواحد هي المتعددة
 وان التعيينات مع انبعاثها عن نفس الحقيقة وبنوعها من عين جوهرها متفارقة في انفسها
 ومناصرة للحقيقة المطلقة ولما اتضح ان مصداق الوجود حقيقة واحدة واجبة لا وجود لها سواها
 ولا تخفى لما عداها فاختلاف الاشياء بالجوهرية والعرضية وغيرها من احوال الاحتمال
 وضروب التباين وشجون التغاير انما هو بتعيينات ذلك الامر الواحد وتلك التعيينات
 مع بنوعها عن نفس تلك الحقيقة بالانقسامات امر اليها متفارقة في انفسها ومناصرة لتلك
 الحقيقة واذا ليست تلك الحقيقة الحق بحدود في تعين ومقصورة على قيد بل هي مطلقة عن
 كل تعين وقيد لم تقدم لحد ولم تطل بطلان او تحققها ليس منوطا بتحقيق بل تحقيق بتجربتها فص
 امكان التعيين مع وجودها وعدمه مع وجودها وفنائه مع بقائها وحدوثه مع قدورها كما ان

الوجود الالهي للطبيعة عند الحكماء لا تبطل بطلان الوجود الفردي اذ الطبيعة في وجودها الالهي
 غير مقصورة على الوجود الفردي فجاز قدم الوجود الالهي مع حدوث الفردي مع ان الوجود
 الالهي هو الوجود الفردي الا باعتبار ذاته اذا وجد زيدا وجدت الحقيقة الانسانية وليس
 للحقيقة الانسانية وجودان فحازان احدهما وجود زيد والاخر وجود الحقيقة المجردة عن التعيين فذاك
 متعين بل وجود زيد هو وجود الحقيقة الانسانية الا ان الحقيقة الانسانية مطلقة غير مقصورة على هذا الوجود
 والتعيين الزيدي مقصورة عليه واذ قد افادك البرهان العلم بان التعيين الزيدي لا يزيدي على الحقيقة
 الانسانية بل تلك الحقيقة يحويها التعيين فسميت زيدا وسع ذلك لم تنقيد بهذا التعيين حتى
 مقصورة عليه والقيمت بان حدوثه وفناءه لا يصادم قدها وبقيتها بان عليك ان تقطن و
 تعين بان تعينات الحقيقة المحتمل كونها ناشئة عنها بذاتها بل زيادة امرها عليها بالكلية ممكنة
 وتلك الحقيقة مع انها بنفسها تعين حتم واجبة فاحكام التعينات بما هي تعينات لا تسري الى الحقيقة
 المطلقة بما هي ولا احكامها بما هي تسري الى التعينات ولا حكم تعين يسري الى تعين آخر فلا
 يجوز ان يسند الى الحقيقة المطلقة ما يستند الى التعينات من الامكان والبطلان والمنداك وال^{لن}
 والخصار والافتقار والخصاسة والنجاسة والجوهرية والعرضية والكسافة والنجسية واللذة والالام
 والحدوث والعدم والجزئية والتأليف والعبودية والتكليف والتقوى والثواب والطفوى^{كرهي}
 والعقاب الى غير ذلك لان تلك الحقيقة المطلقة واجبة فلا تبطل وغزيرة فلا تذلل وكاملة فلا تنحسر
 وغنية فلا تنفقر وليس دراما لا يتكامل هي به او تنفقر هي اليه ولا ما دراما لا يثابها وراثا فثابتا
 وتسلم به او لا يثابها فثابتا وتلتذ به او لا يتحمل فيها او ما يمل هي فيه او ما يقبده او ما تكلف به او
 ما يتألف منها او ما يتألف هي منه او يكون ميولي او صورة او مقدار لها او لطيفا او ظليفا او
 شريفا بالقياس اليه وهكذا كما لا يجوز ان يسند الى التعيين بما هو تعين ما يستند الى الحقيقة المطلقة

بما هي من الاطلاق والوجوب والقدم والكمال والجمال والغرة والجلال والقهر والسلطان الى
 غير ذلك وكما لا يصح ان يستدل الى تعيين ما يستدل الى تعيين آخر وكل من مراتب الاطلاق والتعيين
 اسم يخص بها واحكام مرتبة عليها وانما يستند اليها لا يعمد اليها كما ان للطبيعة المطلقة التي تسميها
 الحكماء كلياً طبعياً اسماً واحكاماً خاصة بمرتبة الاطلاق ولها بما هي متطورة في التعينات اسامي
 واحكام وانما يجب كل تعيين لتعيين لا يساويها احكام تعيين وانما رده الى تعيين آخر من ان تلك
 التعينات ناشئة عن نفس الحقيقة المطلقة بل لا زيادة امر عليها كما دل عليه البرهان ولا ينبغي ان
 يتوهم من كلامنا هذا ان حقيقة الحق الواجبة كليت مبتهمة او مقصودنا انزال الاستعلاء والذي يستلزم
 اليه الوهم من ان المطلق لو كان عين المتعين وكانت التعينات ناشئة عن ذات المطلق لم
 يكن بين التعينات في نفسها وبينها وبين المطلق تفاوت ولا بين احكام التعينات في نفسها و
 ولا بينها وبين احكام المطلق تخالف وتباين لان الحقيقة الحق الواجبة طبيعة مبتهمة فانها
 مصدران للوجود بذاتها ولو كانت مبتهمة لما كانت بذاتها مصداقاً للوجود ولما استبان ان
 لكل مرتبة من مراتب الاطلاق والتعيين اسامي واحكاماً يخصها فاطلاق اسم مرتبة الاطلاق
 على مرتبة من مراتب التعيين والاطلاق اسم مرتبة من مراتب التعيين على مرتبة الاطلاق او
 مرتبة اخرى من مراتب التعيين زائدة والحال ان يعني بالاطلاق اسم المطلق على المتعين
 الدلالة على ان التعيين لا يزيد على الحقيقة المطلقة ولن تضرب لذلك مثلاً وان كان جلالة اجل
 من الاشكال وله المثل الاعلى وذلك ان البرهنة في نفس حقيقة المار من دون ان يزيد فيه
 على حقيقة المار امر ثم فيه امواج متلاطمة يحدث بعضها وبغني بعضها منها صافية ومنها كدرة منها
 ظاهرة ومنها قذرة ومنها مخمصة فليتنا على حقيقة الموج فليس الموج الاماراً لتعيين
 بنفسه وموج وتكيف كيفية من الصغار والتكدر والظهور والبقدر والملاحظة والعذوبة فحقيقة

كل موج يوح من الامواج المتمازجة بالتعينات المتخالفة بالكيفيات حقيقة واحدة ظهرت في الكثرة
 بنفسها بل بيطقة مطلقة لتعنت في التعينات بذاتها واحتلت كيفيات متضادة واكتفت عوارض
 متقابلة وهي متقابلة وهي كونها مشتركة بين الامواج انتشارا لا تميز بعضها عن بعض كما اوامنا
 اليه حيث حدثنا ان طبيعة الجسم المتصل هي الانتشار لا تميز اجزائه بعضها عن بعض فمن ظن ان
 الموج بما يتبع حقيقة المار التي هي الجوهر فخطا ومن ظن ان الجوهر الموج والموج هو الجوهر فخطا باصلا فخطا
 فان الامواج تجرد بالحدوث والعدم والجوهر على ما كان في قدم لكن الحق ان الموج ما تعين حقيقة المار لا تنعدم
 بانعدام التعيين الموجي فلا يلزم من كون الموج مارة تعين انعدام المار بانعدام الموج اذ انعدام الموج
 هو انعدام تعين المار لا انعدام جوهره وان كان تعينه ناشيا عن نفس جوهره فلا منافاة بين موجب
 المار واسكان التعين وكما ان حقيقة المار جامعة بين الكيفيات المتضادة من الملوحة
 والعدوثة والصفاء والكدرية وغير ذلك الحقيقة الحقيقة جامعة بين التنزيه والتشبيه
 منزوعة عن التقيد بالتنزيه كما بالذين شفقوا وزخرفوا بالتمويه ^{شيفته شدة انيت واذن} وسما التحديد والتقيد
 بالثقة ليس وزنيا ذلك في عين المقلدين بالتدليس ويرون الاشياء ذوات
 متباعدة اياها ويعتقدون للوجود منشأ ومصدقا سواها فانهم قد قصروا في المعرفة والادراك
 حتى وقعوا مع علومهم في التجهيد ودعاهم الايمان بالتوحيد بالتنزيه الذي هو عبارة عن
 التحديد والتقيد في اشراك الاشراك فان الممكنات لو كانت ذوات متباعدة متباعدة
 لخالقتها كانت مصداق للوجود باسنا فخالقتها وعندهم ان ما هو مصداق الوجود بذاته
 واجب لذاته فهم اذ يتزعمون سجانة عن الانبساط في الاشياء ليشركون من حيث
 لا يدركون ويعتقدون مع ظنهم انهم موحدون تعدد الوجوه بخلاف من آمن بان مصداق
 الوجود حقيقة واجبة بذاتها واجبة لذاتها منبسطة في طوراتها مطلقة مع تعيناتها وانها ليست

تظهوراتها زائدة عليها ولا تعيناتها منضادة اليها بل هي بنفسها منضادة للتعينات وينبوعها واصل الاشياء
وهي فروجها وهي الحقيقة والاشياء احوالها وهي التور بذاتها والجزئات اطلالها وان ليس للوجود
مصدق سواها وان طباع الوجود لا يبع شيئا ماعدا بقدر اليقين بان تلك الحقيقة ليست في ان
يكون لها نكاح لا يعقل ان يكون لها ضد ولا ان يكون لها شريك او مدد اذ ليس لها عندة قيد تكون
محصورة فيه ولا حد ^{فما هو} ولذا قال الشيخ الاكبر خاتم الولاية البالغ من ذرى العرفان اقصى الغاية في قصور ^{الحج}
فان قلت بالتنزيه كنت متعبدا وان قلت بالتشبيه كنت محمدا وان قلت بالامر من كنت مستورا ^{او}
وكنيت اما في المعارف سيد فمن قال بالاشفاق كان مشركا ومن قال بالافراد كان موحدا فاليك
والتشبيه ان كنت ثانيا وياك والتنزيه ان كنت مفردا فانت هو بل انت هو تراه في عين
الانوار ^{مطلقا} مستورا ومقيدا انتهى كلامه الشريف يعني ان من زنه قيد حقيقة الحق وقد استبان انها
مطلقة بلا تقيد ومن شبهه فقد محدها وقد تحقق انها حقة من دون تحديد ومن اطلق وحسن فاقيد
ولا حد وقال بالامر من فانه سد ومن قال بالاشفاق اى بتعدد مصداق الوجود فقد اشرك
كما عرفت من ان القول بتعدده ينفى الى القول بتعدد الوجوب ومن قال بافراد مصداقه كان محمدا
حقا وذلك شان العرفاء فاليك والتشبيه ان كنت ثانيا اى مناضرا لحقيقة الحق او قالما بالثانية
الحق والنطق وياك والتنزيه ان كنت مفردا يعني ما يكون مصداقا للوجود بذاته اذ قد بان ان
مصدق الوجود في كل شئ نفس حقيقة وان ما هو مصداق للوجود بنفسه نفس حقيقة الواجب سبحانه
لما ايقنت به فيما سبق فلا سماع للتنزيه لافئنا الى القول بتعدد مصداق الوجود واقتضاه القول
بتعدد الواجب سبحانه وتعالى عما يشركون ايعني بالمفرد والحكم بافراد مصداق الوجود والاحاصل
واحد والمقصود انه لما تحقق ان مصداق الوجود حقيقة واحدة مطلقة بذاتها متطورة في تعيناتها
وتبين ان المتعين ليس مباتنا للمطلق بل هو المطلق المتعين بنفسه ولا عين له من كل وجه اذ المطلق

مطلق. المتعين يتعين فلا سبيل الى التثنية والاكاذيب المطلق من المتعين من كل وجه ولم يبق بين الحق
 والخلق بون ولا الى التنزيه والاكاذيب مياناً اياه من كل وجه ولم يكن للخلق لمبانية مصداق الوجود
 تتحقق وتكون والى ذلك اشار حيث قال فلا انت هو لغايتك اياه بالمتعين والاطلاق بل انت
 هو لا تحا والمطلق والمتعين بحسب المصداق وتراه في عين الامور سرعاً مطلقاً ومقيداً متعيناً هذا
 وقد وقع الاطناب في هذا الفصل اهتماماً بهذا الاصل وتقرير الحق بالاعادة لا يخلو عن الافادة
 ولا يلحق لكل كمرانه ^{منه} مضمّن تفكيراً عند محلو وكمر المكسب منصوص ^{في} الفصل الثاني ان من من الاستو
 في ابانته المطلوب ان يدير بالانقيسة الشرعية التي هي اعلق بالقاب لتورث تخيلاً صحيحاً ثم يتقل
 الى الخطابة التي تقيدها وتزججها ثم الى الجدل المفضي الى التبكيت والاقناع ثم الى البرهان ^{في} الجواب
 الاتباع فان الحكم ^{في} نظام الاحكام كالطبيب بمقام الاجسام فالحكيم ^{في} الدارين بالفضايا الشرعية
 بالتعقل والطبيب ليسكن العليل ويشفيه بالتعليل ثم الحكم ^{في} تدرج الى الخطابة بخطاب ^{في} الطبيب
 يتقل من التعليل الى تدبيره ^{في} ثم الحكم ^{في} بطل المقدمات الباطلة المسندة ^{في} المتكثرة في الازمان و
 يتضحها والطبيب ^{في} يسهل المواد الفاسدة التردية المتعقبة في الابدان وفيها ثم الحكم ^{في} بعد البطلان
 المقدمات الباطلة لتبطل بافاده الحق الصراح والطبيب بعد تفتية المواد الفاسدة لتبطل بالقوة
 والاصلاح ولما كان الشر أكثر سبباً على الاختلاف والكذب كان اقتناع هذا المطلب الاهم
 والمبارك المهم ^{في} بسوء الادب فطوبى عنه كشفاً وضرباً عنه صفها فعدنا التقديرات في الخطابة
 بانساناً ^{في} هذا المطلب الى عصاة ^{في} هم اهل الاصا بته استيناساً لانها هم العامية
 المستوحشة ^{في} تسكينها لخواطر الجمهورية المتوحشة فان الوهم كالانعام في اصفاء والتقليد ^{في} اسارى
 وعناية ^{في} وفي انهلج السيد جباري ^{في} وعماة يتقادون للكبراء السادة ولا يهتمون ^{في} من دول
 القادة ^{في} واذا قد كانت العامة نادرة عنه اشده نفاذاً مستنكرة اياه اى مستنكرة حتى لا يكا ^{في} دول ^{في} فهمونه

فنصور وتخيلاً فضلاً عن ان يعلموه تصديقاً وتحصيلاً مناسب ان يصوره المطلوب يتمكن في الآلة
 ثم لا يمتثل في الدلة عليه بالبرهان ليجو الى التصور تصديقاً والى التحصيل تحقيقاً وتسلية بآراء
 وقبول الاستكشافات الى الاستنكار والاستنكاف فلم تفتت ادلا الى المذهب الباطلة ولا الى
 ما فيها من الخطا والخطيل بل اعمت في ابانة الحق وسلكنا سبيل البرهان قبل الجدل ولعلكم يثبت
 بما عجزت ان اهم ما ينبغي عليه ما ذهبنا اليه مقدمتان الاولى ان مصداق الوجود حقيقة واحدة
 الثانية ان المطلق هو المتعين بنفسه والمشارك هو المميز بذاته ونحن قد سلكنا في اثبات المقدمة
 الثانية طريق الجدول ايضاً ونريد الآن ان نسلك في اثبات المقدمة الاولى ايضاً ذاك الطريق مع
 ما اوردها ونورده في اثباته من البرهان الموسس على التحقيق ليكون الحق في الانهزام
 اثبت ولجدلين الخصام اكبت ولما تمكن الحق في ذمتك وحصلته عن التحصيل وايقنت
 بطلان ما يخالفه اجمالاً فلعلك تنزع الى ابطاله بالتفصيل فحقن الآن في صدره ان نطيل بالتحقق
 بالبرهان والدليل واذا ما يخالف الحق على محزون فمنه المذهب المناقضة ومنه شبه المعارضة
 والشكوك المعارضة فكلنا في هذا الفصل مقامان المقام الاول في ابطال المذهب الباطلة
 يستنج منه اثبات الحق بطلان تقيضه فنقول الوجود بالمعنى المصدري البديهي الفطري لاشاع
 في انه انتزاعي ولا في انه مشترك ولا في انه ليس عينا لشي من الحقائق ولا في انه بديهي اولى وانما
 التزاع في مصداقه ومشار انتزاع اولاريته في ان له نشاء انتزاع في الواقع والالم
 يكن الوجود واقعياً اذ واقعيات الانتزاعيات هي واقعية مناشيها فذلك المصداق
 المصير الحقيقة المتحققة فالماصير المكنات الموجودة وعين الواجب جميعاً وهي في نفسها متنازعة
 وحقائقها متباينة لا يجمعها حقيقة مشتركة وهو مذهب الشيخ المقدم الى الحسن الاشعري لمصداق
 الوجود على ما حققنا من متخلفة متخلفة او تلك الحقيقة المتحققة التي هي مصداق الوجود حقيقة

له نسب
 الى الحسن
 الاشعري

واحدة غير مبهمة هي عين كل موجود كما حققناه وهو مذاق الصوفية الكرام قدس الله أسرارهم
 او حقيقة واحدة مبهمة مشككة كالملة في بعض مراتبها وهي الواجبة وثاقصته في بعضها متغايرة في النقصان
 وهي وجودات الجواهر والاعراض وتلك الحقيقة بنفسها ما به الاشتراك وما به الاشياء زو هو الذي
 اختاره الاشراقية او غير الحقيقة المتحققة فاما متشعب عنها ولا يغري الى شيخ الاشراق او منظم
 فاما في الممكنات والواجب جميعاً وهو مذهب المتكلمين او في الممكنات فقط وهو مذهب المشائين
 فانهم ذهبوا الى ان الوجود في الواجب عينه وفي الممكنات زائد عليها منضم اليها او منفصل عنها
 مبائن اياها واهم بذاته واجب لذاته وموجودية الاشياء انما هي بانسابها اليه وهو ما ذهب
 جماعة من المتصوفين والمتكلمين فلهذه سبعة وجوه القبط ان الوجود اى ما به الموجودية
 اما اشتراعى وهذا ما يغري الى شيخ المقتول او انضمامى فاما في الكل وهو مذهب المتكلمين
 او في الواجب فقط ولم يذهب اليه احد ^{في الممكن} فقط وهو مذهب المشائين او منفصل عن
 الموجودات وهو مذهب بعض المتصوفين والمتكلمين او هو عين الموجودات فهو اما حقيقة واحدة
 مبهمة مشككة وهو مذهب الاشراقية او حقيقة واحدة مطلقة غير مبهمة ولا مشككة وهو المذهب الحق
 او حقايق متعددة يطلع عليها الوجود باشتراك اللفظ وهو مذهب الاشاعرة او جزر الموجودات
 وليس نذهب لاحد وهذه المذاهب كلها باطله ما خلا المذهب الحق اما ما يغري الى شيخ الاشراق
 فطاهر البطلان اذ ليس النزاع في الوجود المصدري ^{شريب} الانتراعى بل في نشأته وسبب ان
 يكون نشأته اشتراعى وقد بين في اثناء المقدمات الممهدة في الفصل الاول واما كون الوجود
 صفة انضمامية في الكل اذ في الممكن فقط كما هو مذهب المتكلمين والمشائين فقد فرغنا عن البطلان
 هناك ومع ذلك فهو لا يكاد يستقيم على اصولهم الا على اصول المتكلمين فلان الوجود اما موجود او
 معدوم لا سبيل الى الثاني اذ المعدوم لا يستحيل ان يكون منضم الى شئ ما ولا الى الاول لانه

على انشائه
 على شئ
 على انشائه
 على انشائه
 على انشائه
 على انشائه

على احوال
الاشياء في
الوجود

لو كان موجودا قام به الوجود اذ لا معنى لصدق الوجود من دون قيام الوجود عندهم فيلزم قيام الشيء
بالمعنى ونسأل الوجودات اذ الكلام في وجود الوجود كالقوله في الوجود الا ان بالجلال عندهم والاعلى
اصول الفلسفة فلان الوجود على هذه التقدير صفة منضمة الى الماهية وقام بها فهو عرض فيها
او صورة لها ضرورة ان الحال في الشيء اما عرض او صورة عندهم لا سبيل الى الثاني
اذ الصورة عندهم محصورة في الجسمية واللوعية والوجود ليس في شيء منهما دلالة لادل
لان لو كان عرضا كان محتاجا الى موضوع فيكون متأخرا عن موضوعه بحسب الوجود ويكون وجود
موضوعه سابقا على وجوده فيلزم ان يكون في مرتبة وجوده موضوعه معدوما فيكون وجود
موضوعه معدوما لان هذا الوجود المعدوم هو وجود الموضوع واذ كان وجود الموضوع معدوما
كان الموضوع معدوما وقد فرضناه موجودا ههنا وما يقال من ان وجود الوجود نفسه
وليس له وجود زائد عليه فان صح في الواقع فلا يصح على اصولهم لان الوجود انما هو عين الوجود
في الواجب وعينية الوجود عندهم مساوية للوجوب فكيف وجود الوجود نفسه وايضا
لو كان الوجود صفة منضمة فاما ان يكون له حلول في موضوعه او لا وعلى الثاني لا انفصام وعلى
الاول يكون تشخص الوجود مستقادا عن تشخص محله لما ثبت عندهم من ان تشخص الحال فرع
تشخص المحل وتشخص سارق للوجود فيكون وجود الوجود فرعا لوجود محله فيلزم ان يكون محله
موجودا قبل انضمامه اليه وهو غلط عندهم وايضا اما ان يكون وجود الوجود زائدا عليه او لا
فان كان زائدا عليه انتفع وجود شيء من الاشياء اذ وجود شيء من الاشياء على هذا التقدير
لا يمكن الا بانضمام الوجود اليه وهو لا يمكن الا بوجود الوجود ووجود الوجود لا يمكن الا بانضمام الوجود
وانضمام الوجود الى الوجود لا يمكن الا بان يكون الوجود لنفسه موجودا وهو انما يمكن بانضمام
الوجود اليه ولم جمالي غير النهاية وذلك صريح الاستحالة فيستحيل وجود شيء من الاشياء

وان لم يكن زائداً عليه بل كان عينه فاما ان يكون له حلول في موصوفه اولا وعلى الثاني يكون الوجود
فانما بذاته ويكون وجوده عينه فيكون واجبا لذاته وهو خلاف منسبهم مع بطلانه في نفسه
اذا الوجودات متعددة فلو كانت اجتنابا لزم تعدد الوجوب وعلى الاول يلزم ان يكون له وجودا
الاول الوجود الذي هو عينه الثاني الحلول فانه نحو من الوجود ولا يمكن ان يقال ان
الوجود الذي هو عينه هو الحلول لان الحلول معنى نسبي مغاير لمنتهييه وما يقتضي به العجب قال
شيخهم ورسولهم من ان وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لهاها الا ان العرض الذي
هو الوجود لما يستخرج في وجودية الى وجود زائد لم يصح ان يقال وجوده في نفسه هو وجوده
في موضوع بل هو نفس وجود موضوعه وذلك الكلام بعد نقل التامل لا يعود الى طائل لانه
ان اراد بقوله وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لهاها ان وجود الاعراض في نفسها هو وجودها
لهاها فذلك من بديان شان الوجود على تقدير كونه عارضا للمهية عرضا فيها ايضا ذلك الشان
فانه على هذا التقدير يكون قائما بالمهية فيكون وجود الوجود في نفسه هو وجوده له وله
فرق بينه وبين سائر الاعراض لان وجود شئ له عبارة عن وجود شئ له حقيقة اعتناء بتقدير
فلو لم يكن للوجود وجود استحالة ان يقوم بغيره ويوجد له فان زعم ان الوجود غير قائم بالمهية فاما
ان يقول انه عينها او يقول انه منفصل وعلى التقديرين فهو ليس بعرض فيكون الحكم بعرضية الوجود
واعتناءه عن حكم سائر الاعراض حشوا لا طائل تحته وان اراد به معنى آخر فليصوره ولا حتى يظهر فيه
وهنا بيان آخر وهو ان الوجود لو كان صفة منفصلة فاما ان يكون الوجودات الخاصة حقائق متباينة
لا يجمعها حقيقة مشتركة وهو خلاف منسبهم لاصرارهم على اشتراك الوجود او يكون الوجود حقيقة واحدة
مشتركة ويكون افرادها قائمة بالاشياء فيكون تلك الحقيقة كلية وافرادها متشخصة فاما ان يكون
تشخصات افرادها زائدة على تلك الحقيقة اولا وعلى الاول تكون لتلك الوجودات وجودات

زائدة عليها ويكون موجودية الوجودات بالنظام ووجوداتها اليها وكذا الكلام في وجودات الوجودات
 فيلزم ان يكون جعل الماهية بالجعل المولف وهو عبارة عن ضم الوجود الى الماهية مستلزما للجعل
 لان الماهية اذ ضم الوجود الى الماهية لا يعقل من دون ضم الوجود الى الوجود وضم الوجود الى الوجود
 لا يعقل من دون ضم الوجود الى وجود الوجود فكذا اذ ضم المعدوم غير معقول واللازم صريح
 البطلان وعلى الثاني يكون تلك الحقيقة الواحدة نشاء التفويجات فتكون تلك الحقيقة ماهرة لا
 بين افرادها كما انها ماهرة الاشتراك بينها وهو خلاف اذهبوا اليه ومن سبيل آخر لو كان الوجود
 حقيقة واحدة مشتركة منقضية الى الماهيات فاما ان يكون وجود تلك الحقيقة عينها او يكون منضمًا
 اليها فان كان منضمًا اليها تسلسلت الوجودات وان كان عينها كانت تلك الحقيقة بنفسها نشاء
 لا ينتزع الوجود ومصادقا له فيكون بنفسها شخصاً واحداً لا حقيقة كلية مشتركة اذ كل واحد لا يهضم
 ليقتل ان يكون مصداقاً للوجود الذي هو مساوق للتخصف كما ذهبوا اليه وما يلزم المشاكين
 ان نشاء انتزع الوجود المصدري على رأيهم امران الاول نفس ذات الواجب سبحانه
 والثاني الحقيقة المشتركة المنقضية الى ماهيات الممكنات واذ منتزع عن نفس ذات الواجب تعالى
 وجوب تلك الحقيقة بلا انضياغ امر من دون النظام معنى والا انسان الكلام فيه واذ كان
 فلا بد وان يكون بينهما مشترك ذاتي وجامع جوهري لما تقرر عندهم من ان كل مفهوم متحصل
 لا يكون عدنيا ولا اضافيا فانه اذا انتزع عن نفس جوهري ذاتين فانه ينبعث عن جوهري
 مشترك بينهما وهذه المقدمة مع انها صادقة لبشهادة الضرورة الغير المكذوبة ووجدان الفطرة
 الغير المشوبة في ما بينهم مشهورة وفي كيتهم مسطورة وعلى استقامتهم مذكورة ولولا ان تلك المقدمة
 مسلمة عندهم لم يكن لهم سبيل الى اثبات توحيد الواجب بالبرهان اذ لا يستدلون به على اثبات
 التوحيد بنى على ان وجوب الوجود لا يمكن ان ينتزع عن ذاتين لا يشتركان في نوع او

جنس فلو تعدد الواجب كان افراد النوع ا و انواع الجنس و المتفرع عنى عن خصوص
 معين فردى فلا يكون الفرد بما هو فرد واجبا و الجنس امر بهم فلا يكون بنفسه مصداقا لوجوب الوجود
 و المقدمة المبني عليها البرهان انما يتم اذا ثبت ان المفهوم الواحد المشترك عن نفس ذاتين
 انما يكون متبعثا عن جوهرى جامع بينهما هو مصداق لذلك المفهوم بنفسه ثم العقل و البرهان و البينة
 و الوجودان غير فارقة بين الوجوب بالقياس الى مصداقه و بين الوجود مقيسا الى منشأه
 انتزاعه و من فرق فعليه البيان على اننا قد كفيينا الموثقة في اثبات تلك المقدمة حيث حققنا
 ان نسبة الوجود الى مصداقه نسبة الانسانية الى الانسان و الحيوانية الى الحيوان و لا يتألف
 من قطر عن اللبان و ان لم يرفع يده ^{بذات الله} يدرك كسب و البرهان ان اشتراك الانسانية و الحيوانية
 بين امرين كما شغل بل كفاية عن اشتراك الانسان و الحيوان بينهما فكذا كاك اشتراك الوجود
 بين حقيقتين و انتزاعه عن نفس جوهرها كفاية عن اشتراك مصداقه بينهما فيلزم على رآهم ان يكون
 بين الواجب سبحانه و بين الحقيقة المنصمة الى مهيئات الممكنات ذاتي مشترك فيلزم تركيب
 الواجب و اشتراكه مع الممكن في الذاتى و اللزوم باطل بالاجماع و بقضاء البرهان الواجب
 الاتباع و هذا البيان لا يتناهى على مقدمته صادقة و اقبية مدعته بها باليقين سلسلة مشهورة مذكورة
 فيما بين المشائين يمكن ان يبان على مساق البرهان و ان يقرر على طريق الجدل بين و الاول
 اثبت و الثاني اكبت و هذا البرهان كما يبطل راي المشائين يبطل راي الاشاعرة ايضا فنذكر
 دسب ^{بذات الله} الى ان الوجود منفصل عن الموجودات مبائن اياها و موجودة الاشياء انما هي
 بالانتساب اليه فلعلهم اشتبهوا عليه ^{بذات الله} المتشرع عنه لعلته الانتزاع و لا ريبه في ان الوجود المصدري
 متفرع عن الاشياء الموجودة فطابقته ليس امر خارجا عنها مبايناً محضاً لها نعم يجوز ان يكون
 علته انتزاعه و هي علة تلك الاشياء و مباينة اياها و ليس الكلام فيها انما الكلام في المتشرع عنه

بما كان
 على وجه

على ان ذلك المنفصل ان كفى بنفسه في موجودية الاشياء باسرها لزم تحقق اكل تحقيقه وهو ظاهر البطلان
وان لم يكن لم يكن الانتساب اليه مابة الموجودية لجميع الاشياء فان قيل انه متعدد فلا يكون واجبا
لاستحالة تعدده وهو خلاف رآه وايضا ان كان للمهيات مدخل في ترتيب الآثار فلا يكون ذلك
المقدور بنفسه مابة الموجودية للاشياء والافقت للمهيات وهو صريح البطلان ومع ذلك كله
لا يسيل الى ان يكون مابة موجودية الاشياء امرا منفصلا عنها سياتا اياها لان الشخص مساوق
لوجوده فمابة الموجودية هو مابة الشخص فمابة موجودية الاشياء لو كان امرا واحدا منفصلا كان مابة الشخص
ايضا ذلك الامر المنفصل الواحد والثاني باطل اذ نسبة ذلك الامر المنفصل الى جميع الاشياء
واحدة متساوية ومجيب الاشياء بالقياس اليه سواسية فهو لا يكون مشخصا لشي من الاشياء
او مشخص لشي يجب ان يكون له خصوصية مع ذلك الشئ وهو ظاهر فان قيل ان لذلك الامر
المنفصل كل من الاشياء ارتباطا وخصوصية ليس له ذلك الارتباط وتلك الخصوصية مع
غير ذلك الممكن وذلك الارتباط وتلك الخصوصية مناط الشخص فتقول تلك الارتباطات
والخصوصيات نسب واضافات لا تتحقق الا بعد المنتهين فهي متأخرة عن الاشياء الموجودة
المشخصة فتحيل ان يكون هي مناط الشخص والموجودية وايضا تلك الارتباطات انتزاعية
فواقيتها عبارة عن واقعية مناشيها ونشأ انتزاعها اما ذات ذلك الامر المنفصل
وهي لتساوي نسبتها الى الاشياء لا يكون مابة الشخص لشي واما ذات الاشياء فدواتها هي
مناشي تخصها فهي مناشي موجوديتها فيرجع ذلك المذهب الى مذهب اشاعة فلا يكون
منهبا على جباله ولا يحتاج بعد ابطال مذهبهم الى ابطاله واما الاشعة اقية فهم وان اصابوا في ان
قالوا ان مصداق الوجود حقيقة واحدة وانها بتقسيمها بالاشتراك ومابة الامتياز ولكنهم قد اخطأوا
في ان تحيلوا ان تلك الحقيقة كلية مشككة متساوية بالنقص والكمال فالكامل واجب

والناقص ممكن وذلك لان تلك الحقيقة لو كانت كلية لما كانت مصداقاً لوجود نفسها ما اذا اكمل مبهم
والمبهم لا يعقل كونه مصداقاً لوجود نفسه ثم تلك الحقيقة لما وجبت في بعض مراتب تعيناتها كانت واجبة
بنفسها بل زيادة امر عليها ولما كانت واجبة بنفسها انتفع امكانها بالقول بامكانها في بعض مراتبها مما لا يسيل اليه
فالحن انها ليست بظن انها ممكنة ليست بممكنة بل هي واجبة وانما الممكن تعيناتها على ان تلك الطبيعة لما كانت ^{مطلقة}
غير مقصورة على تعين اصلها كان كل تعين من تعيناتها غير واجب نظراً الى نسخ الطبيعة فلا يكون تعينها الكمال الذي يقولون
بوجوده واجبا بالقياس الى تلك الطبيعة المطلقة فلا تكون تلك الطبيعة في كمالها الذي هو عبارة عن تعين من تعيناتها واجبة
وفي بعض تعيناتها ممكنة واما مذهب الاشاعرة فقد اشرنا الى البطالة وما يشبه على بطلانه انه لا ريب في
ان الوجود المصدري امر انتزاعي منتزع عن الاشياء مشتركة بينها واشتركة بينها واقعي اذ لا يرتب
في ان بين موجود ومن موجود من الاشتراك في الواقع ما ليس بين موجود ومعدوم وواقعية
الانتزاعات انما هي بواقعية مناسبتها لما به الاشتراك بين الموجودات انما ان يكون هذا المعنى
الاعتباري الذي هو من المعقولات الثانية من دون ان يكون بازائه مصداق مشترك متحقق
في الواقع بنفسه وهو صريح البطلان لان واقعية الانتزاعات تابعة لواقعية مناسبتها فلو لا ان له
مشاراً هو مشار الاشتراك بين الموجودات لما كان الاشتراك بينها واقعي واما ان يكون هناك
مصداق هو مشار الاشتراك بين الموجودات فيكون ذلك المصداق حقيقة واحدة هي مصداق
للوجود المصدري بنفسها وتكون تلك الحقيقة واجبة لذاتها متصلة في الوجود ويكون الاشياء
تعينات لها وذلك هو المذهب المحن وهو بالتابع الحق واما احتمال ان يكون ما به موجودية الاشياء
جزء منها فهو مع انه ليس مذنباً لاحد باطل لانه لو كان كذلك كان الاجزاء خارجياً فاما ان يكون مقتضياً
في موجودية الى الجزء الآخر فلا يكون نفسه مصداقاً للموجودية او مستغنيا عنه فلا يلزم منه حقيقة حقيقية
او جزء ذهني والاجزاء الذهنية تحليلية مصداقها نفس الحقيقة فالوجود على هذا التقدير نفس الحقيقة

قال كانت واحدة منبسطة متطورة في التعينات استقر الحق على عرشه والباطل بطلان ^{الاشاعة} نهيب
 على ان لا يبالغ في الاحتمال وجوبا لا يستلزم النطق بها الى تحشم واعتقال فانيلج الحق واكتشف
 الاوهام وطلع الشمس واستجاب الظلام واكتشفت عيايب ^{نوع ١٢} الديجور لما اشرقت بوارق النور ^{روية ١٢}
 مشروقا وجارا الحق وذهبت الباطل ان الباطل كان دموقا وههنا حقان لطيفة دقيقة ودقائ ^{تاريخ ١٢}
 بالثال حقيقة ضربنا عنها في هذه العجالة ففقا عن الاطالة في المقالة المقام الثاني لما كانت
 هذه المسئلة مع كونها من اصدق المسائل واحقها ومن اجل اللطائف وادقها ^{اي وضعا ١٢} عقلت القول
 فتوانت دون ادراكها وباست وحيرت البصائر فعميت ودون اشرافها او تعامت ^{تست ١٢} وكذلك
 كلما كان اشرق واجلى كانت العيون الرممة اضعف واعشى ^{حيث زوده لمرده ١٢} زعزع الناس تهويش الوهم ^{كروكر وانيدند خور ١٢}
 وتهويله وروعهم نزع الشيطان وتسويله واستهويله وسادس حليت في اعينهم واعينهم ^{خبر ١٢}
 شعبة زينت في قلوبهم ونحن اذ شفتنا كلب عن السر المكتوم ^{خبر ١٢} ففضفتنا ختام الحزن المحتوم ^{خبر ١٢}
 ودلنا على السقيون وعللنا وانهم لنا ناك ناك الحزن وعللنا لانظنك ^{خبر ١٢} تفقتهم ^{خبر ١٢}
 في هذا السر وارباب تغلب بعد مذاق الشراب برقران الشراب ومع ذاك فغل ليشير ^{خبر ١٢}
 الى العقد واشبه وافضلها ليل لا يجدك الوهم بكيدة ويسبك في اسره ^{خبر ١٢} فبيده فمن
 ان وحدة الوجود يستلزم امكان الواجب وجوب الممكن ومنها انها يستلزم افعالها الحقيقة
 الواجبة وكون الممكنات افرادها ومنها يستلزم نفي حقايق الاشياء ومنها انها يستلزم
 قيام الحوادث بذاته بل شانه ومنها انها يستلزم جواز الحمل بين المتبائنات لتحقيق الاتحاد
 في الوجود ومنها ان القول بها قول بالتصاف الواجب سبحانه بالمتقابلات ومنها انه قول
 بالتصاف بالذلة والالم والخاسة والحساسة وغيرها ومنها انه قول بارتفاع الككاليف ومنها
 انه قول ببطلان الرسالة لا اتحاد للزل والمرسل والمرسل اليه ومنها انه لو كان محال على اليه الانبياء

والدلالة فخرت الانبياء عليها فات فائدة الرسالة ولذا امروا عليهم السلام بان يكلموا الناس
بما تكلموا من فهم من الكلام والسران بنار الرسالة على تفان المطلق واليقين وتفاثر التعينات
في انفسها الاستعانة بها مرسلا ومرسلا اليه ومرسلا به فالدعوة المنفردة على الرسالة المبينة على النفا
انما تكون هي التي يثبت على التفان فلا حاجة لم يبع الانبياء عليهم السلام الى التوحيد الموجود ولما
كان الرسول سفيرا بين الحق والخلق وواسطة بين الرب والعبد فله مناسبة بها جميعا فهو من
حيث بتليغه الى الخلق رسول ديني ومن حيث قرب من حضرة الحق دلي مصفى فهو من حيث انه
رسول يبلغ الاحكام الالهية ^{التي هي} اليه عليه بنار الرسالة ومن حيث انه ولي مقرب الحضرة الاحدثة اليه
الى ما هو شان الولاية ولذا بينت الشريعة على الاظهار والاعلان وطويت الحقيقة على الاسرار ^{وكان}
فالشريعة ظاهرة باطنية الحقيقة والحقيقة معنى لفظ الشريعة ولما كان سيدنا ومولانا سيد الانبياء وفصل
الرسول وكانت ملته البيضاء اعدل الاديان والملك خاتما للرسالة جامع لكل الالحكام والعدالة
مبعوثا بجميع الحكم من مصالح وقانون المعارف وجلال الحكم كان الكتاب المنزل عليه والاحاديث
المفصلة اليه حاوية بين الشريعة والحقيقة جامع الحكم الجميلة منها والدقيقة كما اشار اليه الشيخ الاكبر
في الفص النوحى من فصوص الحكم وسياتي نقله ان شاء الله تعالى خاتما لها قد اشترنا في فواتح
الرسالة الى ان العلم بالله تعالى غير متوقف على الدعوة والرسالة وان العقل يستقل في العلم بالصالح
وجوده بالنظر الى نظائره خفيه وجوده لكن يجب في المعارف الدينية والعقائد اليقينية التي يستقل
بعلها العقل ان ينتقل من الدلالة العقلية الى النوايس الالهية والجلال القدسية التي جازها
الرسول لينير دأ العقل الى الايمان ايمانا والصدق ببلجا والعلب اطمينانا بطلان العقل والسمع
وتعادون الحكمة والشرع لاسيما والوهم مستول على العقل سلطانا ونافع في القلوب شيطانا لاسيما
في المسئلة التي نحن فيها فقد افطمت فيها الادام وتبدلت حيرة من قريح سمعها اودعش منها اودعش
اسرار العقل

فخر او قد فرغنا منه واحسانه عن اشباتها بالدلالة العقلية القوية نريد الآن ان نشهد ما وعودنا
 آيات الكتاب الالهى والاحاديث النبوية كيلا يشنع بمخالفة الشرع منكم ^{مخروج} ولا يوقع ^{تفتنة} بمنا
 السمع منكم ^{بمنا} فقول قد عرفت في خواتيم الفصل الاول ان ^{بمنا} التقيد بالتشبيه شرك والتقدير
 في التشبيه ^{بمنا} انك والاطلاق تسديدهما فيه ريب وشك والآيات القرآنية والاحاديث ^{بمنا}
 جامعة بين التشبيه والتشبيه فان الكلمات الدلالة على التشبيه واقعة في الذكر الحكيم واحاديث النبي
 الكريم ولا يبتدأ ومنها الا المفهوم الاول لامعناه الما دللنا نازلة واردة في مقام الارشاد ^{بمنا}
 للايضاح والافهام دون الاهمال والابهام والاضلال والابهام ولم ينقل عن النبي عليه الصلوة
 والسلام ولا عن عمرته واصحابه الكرام عن طريق صحيح ^{بمنا} الصريح بوجوب تاويل شئ من التشابهات
 لاسيما وقد ثبت صلى الله عليه وسلم بانصح كتاب وافضل خطاب واجزل نظن واجمل واثم دين
 واكمل ولو كانت التشابهات واجبة للتاويل لما وصفت دينه بالاتمام والتكامل وقبده
 في الكتاب المبين حكاية عن الانبياء والمرسلين حيث دعوا قلوبهم الى التوحيد انهم قالوا طيبين
 اياهم اكلم من غيرهم ودلوله الصريح في الاله سوى الله مطلقا باطلا كان اوحقا وذلك
 هو التوحيد الوجودى الجامع بين التشبيه والتشبيه ولو كان الانبياء عليهم السلام بالتشبيه
 متقدين وبالتوحيد الوجودى جاحدين لقالوا ما لكم من الحق غيرهم ولا يتوهم انهم ارادوا في
 الاله الحق غير الله لاخلال بالافهام الذى يقتضيه مقام الدعوة لاسيما والكترة قد وقعت في
 خبر الغنى فانما دلت العموم فعلم ان الكتاب الالهى والحديث النبوى المشتملين على جوامع الكلم
 الناطقة بالاسرار والحكم على التشبيه والتشبيه محتويان على الصورة والمعنى منظويان ويتناول
 في قوله تعالى ليس كمثله شئ وهو اسمع البصير فانه يدل عليها ويشير اليها بوجه الاول ان
 قوله ليس كمثله شئ يدل على التشبيه لان الكات اما زائدة فيكون مدلوله نفس المثل وهو التشبيه

او بمعنى المثل فيكون على نحو تلك الشك لا يماثل اي من يكون شكك في كرم الفاعل وحسن
 الخصال او وضاعة الحال او فزرة الكمال لا يماثل احد فكيف انت وهذا يبلغ في التنزيه وقوله
 وهو السميع البصير اطلاق لصفة التشبيه عليه تعالى وهو التشبيه. الثاني ان قوله ليس كمثله شيء
 يتضمن اثبات المثل بناء على ان الكاف ليست زائدة فيه تشبيه وقوله وهو السميع البصير
 يتضمن المحصر والمحصر يتضمن نفى المثل فهو تنزيه الثالث ان قوله ليس كمثله شيء فيه اثبات المثل
 بناء على ان الكاف ليس زائدة ونفي له لان نفى شئ المثل يستوجب نفى المثل ففيه تشبيه وتنزيه
 وكذلك قوله وهو السميع البصير فيه اطلاق لصفات التشبيه فيه تشبيه وايضا فيه محصر يدل على
 نفى المثل وهو تنزيه وايضا في المحصر دلالة على ان من هو سميع وبصير ليس الا هو وهذا تشبيه
 ولينظر في قوله صلى الله عليه وسلم سبحانه حيث كنت فخره مع اثبات المحيث وهذا القدر
 من البيان وان نفى فيما نحن بصده ولكننا نزيدك بيانا حيا بجدل الخصم ولده فاما الآيات
 القرآنية فيها قوله عز من قائل الا انه بكل شيء عليم وقوله وهو يعلم انما كنتم وجه الاستدلال
 ان الضمير راجع اليه سبحانه فله بذاته احاطة بجميع الاشياء وتلك الاحاطة وان لم يدرك
 كلها فهي لا يعقل الا على ما اعتقده الصوفية الصافية الكرام وكذا معية نعم مع الاشياء بذاته
 وان لم يدرك تلك المعية ولكنه ولا يسع المتكلمين ان يادلوها الى احاطة الصفات ومعيتها
 اما اولها فلكونه خلاف المتبادر فاما ثانيا فلانه لا يعقل معية الصفات من دون معية الذات
 ولا سبيل لهم الى القول بالمعية الدهرية لانكارهم اياها ولا الى التزام المعية المكانية او
 الزمانية لغلوهم في التنزيه ومنها قوله عز مجده ونحن اقرب اليه معلوم ولكن لا تبصرون -
 ففيه دلالة على ان قربة تعالى من عبده قرب حقيقي كما يليق بذاته ولو كان قربة لعدم عبارة
 عن قربة بالعلم والقدرة مثلا يقال ولكن لا تعلمون ونحوه واذا قال ولكن لا تبصرون -

دل على ان قرب حقيقي صلح لان يدرك بالبصر وكشف الله عنه الغطاء ومنها قوله تعالى شان
 ونحن اقرب اليه من جبل الوريد لان افضل من يدل على الاشتراك في القرب وان اختلاف
 ولا ريب في ان قرب جبل الوريد حقيقي بخلاف ترب الصفات فان قرب جلشانه حقيقي وان
 اكمل انحرار القرب الحقيقي ومنها قوله سبحانه فلما جاء يا نودي ان يدرك من في النار ومن حولها
 وسبحان الله رب العالمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم ومنها قوله تعالى كل شيء باك ان
 ومنها قوله نعم اجعل الالهة الهيا واحدا ان هذا الشيء عجاب وجه الدلالة انه صلى الله عليه وسلم
 وعني قرينا الى كلمة التوحيد وهم اهل اللسان فهموا منها في الاله مطلقا سوى الله وتحدوا بها
 الوجودي الذي آله القول بوحدة المتعدد فقالوا مستحيين اجعل الالهة الهيا واحدا لكون هذا الشيء
 اجل من ان تناله عقولهم التي هي ادهام ما وفه وتذكره انها هم التي هي بالوساوس ما وفه ولم يتكلم
 النبي عليه الصلوة والسلام مع ان المقام مقام الارشاد والافهام دون الابهام والايهام
 ولما الاحاديث النبوية فيها قوله عليه السلام اصدق كلمة قالها العرب قول لبيد الاكل شئ
 ما خلا الله باطل وقوله الله سبحانه يقول منعت فلم تعيني وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث
 طويل والذي نفس محمد بيده لو انكم وليتم بحبل الى الارض السابعة السفلى ليهبط على الله نقد الحاج
 بنو الرومي والحق ان من زنه فقط او شبه فقط فقد وقع في غي من الاعتقاد ومن حافظ على
 ولا خط المرتبتين تباني طرفي الاقتصاد والله الموفق للرشاد والهادي الى السداد ومنه المبدأ
 واليه المعاد ونجعل الكلام بآيات الملك العلام واحاديث نبيه عليه السلام يستلزم الاحتكام
 من الاحتكام مهملين على سيدنا سيد الانام وآله وصحبه الغر الكرام واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
 توصيهم ان خير ما يتروا في ان يتقى الله في العلانية والسروا ان كنت في هذه التوصية من
 نسي نفسه وامر غيره بالبر في بعض على عمر ابلغته في في الهوى اسلفته وسور على اخلفته وقدر
 اوافيه

بالخلاعة وضعتهم وقدر من البضاة اضعته وريالين شباب في الزموقضيه وعيش لباب
 في اللهوا مضيه عفا الله عني وعناك واذهب عنا بواسع رحمة المضيض واليخيشك ووقفنا الصالح
 الاعمال جليل الاعمال توفيقا وجلبنا مع الذين انعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
 والصالحين وحسن اولئك رفيقا وبعد ذلك فاني اوصيك بان تتلطف فيما القيت اليك
 فتستعمل السعادة وتنفذ عن عقالك جلايب الوهم ووساوس العادة وان ترضى بها
 افضيت عليك كل الرضى على من يكون اعتقاده من بعض الظن وان تتجنب في سلوك ذاك
 الطريق عن حل الاثقال والمغارم فالمرشي والمسير على آفة من طلبها الاسباب الصوارم والارباب
 الى مريد ذي مراءى وذو غير مراءى او غير ذي استراية فالوسواس نازع ولوان الحق بازيغ والوهم
 خادع ولوان العقل بالحق ضارع لاسيما ونحصر الشدة او اكثر عدد او فردا والى اننا
 طرائق قدوا اجسام كانها شرب سنده وارواح هي في العجول جنود مجتده والسنة جد ادي
 في المضارب قصد مهتده وقلوب كالنجارة او اشد قسوة وعقول مخمورة وان لم يتدقوا من الكاس
 حصة غيرة في صغيرهم بدر الجاهل يوم ميلاده وربى في مجور الاعتداء وجاهده فلم يزلوا منذ بلوا
 معتدين ملك ليسهم شيطان الوهم من قباوه واشترى الضلالة بطريقه والملاوه فارحجت
 شجارتهم واكانوا مهتدين فلا تبهرت عليهم بسرك ولا تقابل اسارتهم بسرك ولا تشرك عدوا
 في نجوى دلي ولا ترفع شكوى شجي الى فانغ غلى فانين الفظ القاسى من الضبيب واما
 يقاسى دماذ ايدادى العليل ويواسى غير العايد المخلل او الطبيب الآسى والافنا اشبه بك
 بكلف يلف باهم بقل بكلف معتيت لاسم كابل بمن يخاطب بالمعقول البهايم العجبهم
 ويسمع الحكم الزوال الصم في لن تضيق بقر كاك الضد اعابل لن يبريك ذاك بها وصدعا فاني
 مرثقا من اشد فخر عنهم وتغذون سواي جليل فاشد مني وبنيك واشد على ناقول وكيل فاني
 بمان

صحت نامه اغلاط رساله روض المحجود

| صفحہ | جلد | غلط | صحیح | صفحہ | جلد | غلط | صحیح |
|------|-----|-------------------|-------------------|------|-----|--------------|--------------|
| ۲ | ۵ | رسالتہ | رسالتہ | ۸ | ۸ | المکذوبہ | المکذوبہ |
| ۳ | ۲ | معرفتہ | معرفتہ | ۱۱ | ۱۱ | ہذا الاحتمال | ہذا الاحتمال |
| ۱۱ | ۱۱ | معرفتہ | معرفتہ | ۱۲ | ۱۲ | البتی | البتی |
| ۱۴ | ۲ | مہتمم | مہتمم | ۱۵ | ۱۵ | عن | عن |
| ۱۷ | ۳ | لما كانت | لما كانت | ۱۶ | ۱۶ | منتزعة | منتزعة |
| ۱۸ | ۴ | ودان | ودان | ۱۷ | ۱۷ | تعلیلہ | تعلیلہ |
| ۱۹ | ۹ | وتخالفت | وتخالفت | ۱۸ | ۱۸ | تعلیلہ | تعلیلہ |
| ۲۰ | ۱۵ | اصوب | اصوب | ۱۹ | ۱۹ | ہذا الباب | ہذا الباب |
| ۲۱ | ۲۷ | عمر | عمر | ۲۰ | ۲۰ | ہذا الكتاب | ہذا الكتاب |
| ۲۲ | ۵ | فی طور الولایۃ | فی طور الولایۃ | ۲۱ | ۲۱ | مشابہ | مشابہ |
| ۲۳ | ۶ | فی طور الولایۃ | فی طور الولایۃ | ۲۲ | ۲۲ | منزع | منزع |
| ۲۴ | ۹ | تترن | تترن | ۲۳ | ۲۳ | واعیانہا | واعیانہا |
| ۲۵ | ۱۱ | یتعرض | یتعرض | ۲۴ | ۲۴ | مستبر | مستبر |
| ۲۶ | ۱۳ | انفسیہ نظر فی ہذا | انفسیہ نظر فی ہذا | ۲۵ | ۲۵ | وکان | وکان |
| ۲۷ | ۱۱ | بالصواب | بالصواب | ۲۶ | ۲۶ | نسبتہ | نسبتہ |
| ۲۸ | ۱۲ | واحد لا یختلف | واحد لا یختلف | ۲۷ | ۲۷ | اذا الوجود | اذا الوجود |
| ۲۹ | ۱۹ | المتخذہ | المتخذہ | ۲۸ | ۲۸ | حقایقہا | حقایقہا |
| ۳۰ | ۱ | المصدران | المصدران | ۲۹ | ۲۹ | الساریۃ | الساریۃ |

کتبہ بحسبہ المصنف المرحوم

| نصف | أ | غلط | صحیح | نصف | أ | غلط | صحیح |
|-----|----|-----------|-----------|-----|----|--------------|--------------|
| ١٠ | ١٢ | مطلقه | مطلقه | ٢٢ | ١٢ | ينضها | ينضها |
| ١٣ | ٤ | تالجا | تالجا | ٢٣ | ١٥ | يعها | يعها |
| ١٣ | ١٥ | نقشنا | نقشنا | ١٥ | ١٨ | المهم | المهم |
| ١٥ | ١٠ | نهاية | نهاية | ١٨ | ٢٣ | حبارى | حبارى |
| ١٦ | ٥ | في مظانه | في مظانه | ٢٣ | ٣ | يبادر | يبادر |
| ١٤ | ١٣ | سواها | سواها | ٣ | ٣ | و قبل | و قبل |
| ١٨ | ١٦ | فعاقب | فعاقب | ٣ | ٣ | تلقفت | تلقفت |
| ١٤ | ١٤ | فیشاب | فیشاب | ٣ | ٣ | المذهب | المذهب |
| ١١ | ١١ | ويلتذبه | ويلتذبه | ٣ | ٣ | قرضناه | قرضناه |
| ١١ | ١١ | مايحل | مايحل | ٣ | ٣ | هذا التقدير | هذا التقدير |
| ١٨ | ١٨ | مايتالف | مايتالف | ٣ | ٣ | اذا الوجودات | اذا الوجودات |
| ١٦ | ٣ | بعدها | بعدها | ٣ | ٣ | لما يمتحج | لما يمتحج |
| ١١ | ٣ | اسم وحكام | اسم وحكام | ٣ | ٣ | ادضم | ادضم |
| ١١ | ٣ | الاستبعاد | الاستبعاد | ٣ | ٣ | مشتكر | مشتكر |
| ١١ | ١٢ | احكام | احكام | ٣ | ٣ | وهذا البرهان | وهذا البرهان |
| ٢٠ | ٢ | اكتفت | اكتفت | ٣ | ٣ | فطابقه | فطابقه |
| ١١ | ١٥ | اشراك | اشراك | ٣ | ٣ | نسبه | نسبه |
| ٢١ | ١٠ | قيده | قيده | ٣ | ٣ | المذهب | المذهب |
| ٢١ | ٤ | في امانه | في امانه | ٣ | ٣ | المذهب | المذهب |

| صفحہ | خط | صفحہ | خط | صفحہ | خط | صفحہ | خط |
|------|----|--------------|----|------|----|------------|------------|
| ۳۰ | ۸ | بینہما | ۳۴ | ۱ | ۰ | مختار | مختار |
| ۱۰ | ۱۰ | انما ان | ۳۵ | ۸ | ۱۳ | بالا تمام | بالا تمام |
| ۱۹ | ۱۹ | تخلیلتہ | ۳۶ | ۱۵ | ۱۵ | من | من |
| ۱۱ | ۱۱ | ہذا التقدير | ۳۷ | ۱۵ | ۱۵ | معینہ | معینہ |
| ۳۱ | ۲ | ہذا الاحتمال | ۳۸ | ۱۵ | ۱۵ | معینہ | معینہ |
| ۱۰ | ۱۰ | تقصضا | ۳۹ | ۱۵ | ۱۵ | الادب | الادب |
| ۱۲ | ۱۲ | السراب | ۴۰ | ۱۵ | ۱۵ | ہذا المعنی | ہذا المعنی |
| ۱۳ | ۱۳ | الی العقد | ۴۱ | ۱۵ | ۱۵ | مستک | مستک |
| ۳۲ | ۱۲ | بنقص | ۴۲ | ۱۵ | ۱۵ | فی نحوی | فی نحوی |
| ۳۳ | ۱۲ | الی مایتنی | ۴۳ | ۱۵ | ۱۵ | | |
| ۱۱ | ۱۱ | باطنہ | ۴۴ | ۱۵ | ۱۵ | | |
| ۱۹ | ۱۹ | وتدلة | ۴۵ | ۱۵ | ۱۵ | | |

اطلاع

یہ رسالہ چار سے مطبع میں حسب فرمایش عالیجناب مولوی حکیم سید علی صاحب نانائیم سوم
عدالت دیوانی بلکہ طبع ہوا ہر حق تصنیف محفوظ ہو کر آئی صاحب بلا اجازت تحریر یا
تسلسلہ طبع نہ فرماویں۔

المشتتر فیجہ فیہ الاسلام پر ہیں۔

ف ۳۰ ر



ع
۱۸۱۵۵

**MUSLIM UNIVERSITY LIBRARY
ALIGARH**

This book is due on the date last stamped. An over-due charge of one anna will be charged for each day the book is kept over time.

12/11/74 R.D.

/

//

۱۸۱۵۵

۶۵۹

